البيئة والتنمية في الدول النامية:
نحو نموذج توازني مستدام

الباحثة: فاطمة الكباصي
تحت إشراف الأستاذ الدكتور امبارك الطايعي
جامعة ابن طفيل، مختبر تراب، بيئة وتنمية، القنيطرة
المغرب

الملخص بالعربية:

يشكّل التوتر القائم بين مقتضيات التنمية ومتطلبات الحفاظ على البيئة إحدى الإشكاليات المركزية في مسار الدول النامية، حيث تسعى هذه الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي متسارع لمجابهة التحديات الاجتماعية والهيكلية، دون أن تملك في الآن ذاته القدرة الكافية على حماية بيئتها ومقدّراتها الطبيعية. وقد أفضت هذه المعادلة المختلّة إلى نتائج كارثية تمثّلت في تفاقم مظاهر التلوث، وارتفاع معدلات الاستنزاف، وازدياد هشاشة المنظومات البيئية.

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الخلفيات المفاهيمية والتاريخية لهذه الإشكالية، واستعراض مظاهر التناقض بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة في الدول النامية، واقتراح نموذج توازني مستدام يقوم على مبادئ الاقتصاد الأخضر، والعدالة البيئية، والحكامة التشاركية. وقد تم الاعتماد على منهج تحليلي تركيبي يجمع بين البعدين النظري والتطبيقي.

خلصت الدراسة إلى ضرورة تجاوز النموذج التنموي الكلاسيكي باعتماد تصور شمولي يدمج البيئة ضمن كل مراحل التخطيط التنموي، مع تعزيز الوعي المجتمعي، وإصلاح المؤسسات البيئية، وتفعيل التعاون الدولي من أجل تحقيق تحول بيئي عادل ومستدام.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة – البيئة – الدول النامية – النمو الاقتصادي – العدالة البيئية – الاقتصاد الأخضر.

Résumé en français:

La tension entre les impératifs du développement et les exigences de la protection de l'environnement constitue l'un des dilemmes majeurs auxquels sont confrontés les pays en développement. Dans leur quête d'une croissance économique rapide pour relever les défis sociaux et structurels, ces pays négligent souvent la dimension environnementale, ce qui entraîne une aggravation des phénomènes de pollution, d'épuisement des ressources et de fragilité des écosystèmes.

Cette étude vise à analyser les fondements conceptuels et historiques de cette problématique, à examiner les contradictions entre croissance économique et préservation de l'environnement dans les pays du Sud, et à proposer un modèle d'équilibre durable fondé sur les principes de l'économie verte, de la justice environnementale et de la gouvernance participative. La démarche adoptée est analytique et transversale, combinant les approches théoriques et pratiques.

L'étude conclut à la nécessité de dépasser le paradigme développemental classique en intégrant la dimension écologique dans toutes les étapes de la planification, en renforçant la conscience collective, en réformant les institutions environnementales et en promouvant la coopération internationale pour une transition écologique juste et durable.

Mots-clés: développement durable – environnement – pays en développement – croissance économique – justice environnementale – économie verte.

مقدمة:

لا تزال علاقة الإنسان بالبيئة من أكثر الإشكالات تعقيدًا في الفكر التنموي المعاصر، لِما تحمله من تداخل بين ما هو اقتصادي، بيئي، اجتماعي وأخلاقي. وإذا كانت الدول الصناعية قد خاضت نقاشًا واسعًا حول إشكاليات التنمية المستدامة منذ نهاية القرن العشرين، فإنّ الدول النامية، التي ما تزال تكابد آثار التخلف الاقتصادي والاستعمار البيئي والضعف المؤسساتي، تجد نفسها في مواجهة مأزق تنموي مركّب، كيف تحقق الإقلاع الاقتصادي دون أن تضحي ببيئتها ومقدراتها الطبيعية المحدودة؟

لقد كشفت التجارب التنموية في العالم النامي عن مفارقة صارخة، كلّما تسارعت وتيرة النمو، ازدادت معها معدلات التلوث، واختلت التوازنات البيئية، وازدادت هشاشة النظم الإيكولوجية مما يدعو إلى إعادة التفكير في المنوال التنموي السائد، وطرح بدائل أكثر اتساقًا مع متطلبات البيئة واستدامة الموارد وعدالة الأجيال.

انطلاقًا من هذا الواقع، يتمحور هذا المقال حول إشكالية **تجاوز الدول النامية للتناقض القائم بين مقتضيات التنمية ومتطلبات الحفاظ على البيئة، من خلال تبنّي نموذج توازني مستدام يراعي خصوصياتها.**

_ما هي الخلفيات التاريخية والفكرية التي شكلت العلاقة بين البيئة والتنمية؟

_أين تكمن مظاهر التناقض بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة في سياق الدول النامية؟

_أي نموذج توازني قادر على التوفيق بين المتطلبات البيئية والتنموية؟

_وما آفاق تفعيل هذا النموذج في ضوء التحديات والرهانات التي تواجهها الدول النامية؟

نفترض أن التوتر القائم بين البيئة والتنمية ليس قَدَرًا، بل هو نتيجة لاختيارات تنموية قصيرة النظر. ويمكن التأسيس لنموذج بديل يدمج البعد البيئي في صلب السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

ونتوقع أن هذا التحول يستدعي بناء مقاربات محلية متجذّرة في الخصوصيات الثقافية والاقتصادية للدول النامية. كما أن نجاح النموذج التوازني رهين بإصلاح المؤسسات، وتمكين المجتمعات، وتوطين التكنولوجيا.

تتطلب هذه الدراسة اعتماد مقاربة تحليلية تركيبية، تستند إلى المعطيات النظرية والدراسات التطبيقية، مع اعتماد منهج استقرائي في رصد الظواهر البيئية والاقتصادية، واستنباط مقاربات بديلة لإثراء النقاش التنموي البيئي، من خلال اقتراح تصور شمولي يوفّق بين الضرورات الاقتصادية والحتميات البيئية، بما يمكّن الدول النامية من كسر حلقة التخلف البيئي وتحقيق تنمية عادلة ومستدامة.

المحور الأول: البيئة والتنمية في الدول النامية: نحو تجاوز الثنائية التقليدية.

1_1 العلاقة بين التنمية البيئية، وإشكالية المركزية في الفكر الاقتصادي المعاصر.

لطالما شكّلت العلاقة بين البيئة والتنمية إشكالية مركزية في الفكر الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، لما تنطوي عليه من تناقضات وتقاطعات بين منطق الاستغلال الاقتصادي للموارد من جهة، والحفاظ على التوازنات الإيكولوجية من جهة أخرى. وقد انعكست هذه الإشكالية بوضوح في السياسات التنموية التي تبنّتها معظم الدول النامية، والتي طالما غلّبت منطق النمو الكمي السريع، على حساب الاستدامة البيئية.

لقد هيمنت، لحقب طويلة، رؤى اقتصادية كلاسيكية تنظر إلى البيئة باعتبارها " لا تؤثر في جوهر النموذج الاقتصادي. ويؤكد Pearce و Turner في هذا السياق أن "الاقتصاد التقليدي عزل البيئة عن النظام الاقتصادي، فتعامل معها كخزان لا ينضب من الموارد، ومكب لا

حدود له للنفايات. 1هذا الفصل المفاهيمي بين الطبيعة والاقتصاد ساهم في تكريس نماذج تنموية قصيرة النظر، لاسيما في الدول النامية التي تسعى جاهدة إلى اللحاق بركب النمو العالمي، لكن مع تفاقم الأزمات البيئية، ظهرت مقاربات جديدة تنادي بإعادة النظر في هذا الفصل. فقد دعا Herman Daly إلى تبني مبدأ "الاكتفاء الاقتصادي البيئي" الذي يوازن بين حدود البيئة وقدرات النمو، مشيرًا إلى أن "النمو غير المحدود في عالم محدود ليس إلا وهماً مدمّراً.

أدى استمرار التدهور البيئي وما رافقه من انعكاسات سلبية على الانسان والطبيعة إلى بروز التناقض الصارخ في مفهوم العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة، حيث يرى البعض بأنهما شيآن متناقضان، وبالتالي يجب اختيار أحدهما دون الآخر، في حين يجزم البعض بعكس ذلك مؤكدا أن فرص تحقيق التنمية الاقتصادية لا يمكن لها أن تتجسد إلا إذا ما تم التركيز على الاستغلال الرشيد والمحكم والعقلاني لمعطيات الأنظمة البيئية، ويستحيل لهذا المسعى أن يتأتى دون تفعيل ضمير المجتمع الدولي لضمان الاستغلال الأمثل والعقلاني للبيئة لتحقيق التنمية المستدامة.2 تسلط الكاتبة إضاءة عميقة على الإشكالية الجدلية التي طالما طرحت نفسها بشدة في مجال التنمية،حول كيفية الموازنة بين متطلبات النمو الاقتصادي و الضرورات البيئية.
و أن استمرار التدهور البيئي لم يعد مجرد ظاهرة عرضية، بل أصبح قوة ضاغطة تُجبر المجتمع الدولي على إعادة النظر في العلاقة التقليدية التي طالما فُهمت على أنها علاقة تضاد بين البيئة والتنمية. وفي هذا السياق، تنشطر الرؤى إلى اتجاهين:

_رؤية ترى أن العلاقة بين الطرفين هي علاقة تناقضية :فإما أن نُحقق التنمية، ونُضحّي بالبيئة في سبيل النمو الصناعي والاقتصادي، أو أن نُحافظ على البيئة، ونتنازل عن الطموحات الاقتصادية الكبرى. هذه الرؤية، وإن بدت واقعية، فإنها تختزل الإشكال في ثنائية مُبسّطة تُلغي إمكانيات التوفيق بين المسارين.

_ واتجاه آخر يؤمن بإمكانية التكامل بين البيئة والتنمية :وهذه الرؤية الأكثر نضجًا، تُقرّ بأن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تتحقق دون استنادها إلى استغلال رشيد ومنظم للأنظمة البيئية .فالموارد الطبيعية ليست فقط خلفية صامتة لعملية التنمية، بل هي جوهرها، وشرط استمراريتها، لذلك، يدعو هذا التيار إلى تفعيل ضمير المجتمع الدولي، أي إحلال منطق العدالة والمسؤولية الكونية محلّ منطق الاستنزاف الأناني، وذلك لضمان استثمار مستدام يراعي حقوق الأجيال القادمة.

في السياق ذاته، تطرح الدول النامية خصوصية بالغة في هذا النقاش، ذلك أن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها — من بطالة، فقر، هشاشة البنيات الأساسية — تدفعها في كثير من الأحيان إلى اتخاذ خيارات تنموية سريعة، دون اعتبار التكاليف البيئية البعيدة المدى. كما يشير Sachs إلى أن "الدول الفقيرة غالبًا ما تكون ضحية لما يُسمّى بالفقر البيئي، حيث يفضي غياب التنمية إلى تدهور البيئة، ويؤدي تدهور البيئة بدوره إلى تعميق الفقر3.

ونعرض لبعض النماذج من الدول النامية التي عرفت مفارقات بلوغ التنمية واكراهات التبعية.

يُعدّ المغرب من الدول الرائدة في شمال إفريقيا في مجال الطاقة المتجددة، ولا سيّما من خلال مشروع "نور ورزازات "للطاقة الشمسية، فإن هذه المشاريع الكبرى تعتمد على تقنيات مستوردة من أوروبا والولايات المتحدة والصين، بما في ذلك الألواح الشمسية، وأنظمة التحكم، والتجهيزات المتطورة، رغم امتلاك المغرب للرؤية والإرادة السياسية، لكن يفتقر إلى القدرة على تصنيع أو تطوير التكنولوجيا محليًا، مما يجعله تابعًا لشركات أجنبية في التشغيل والصيانة.

أما النموذج الهندي، فرغم اعتبارها واحدة من أكبر اقتصادات الدول النامية، إلا أنها ما زلت تواجه معضلة مزدوجة: (الحاجة إلى توسيع قاعدة التصنيع لتقليص الفقر، وضرورة تقليص الانبعاثات التي جعلت مدنها من بين الأكثر تلوثًا عالميًا.) لا تزال الهند تعتمد بشكل واسع

على الفحم، لغياب تقنيات نظيفة قابلة للتحمل المالي، خصوصًا في المناطق الريفية. هذا ما يجعل الانتقال البيئي عندها أكثر بطئًا وتكلفة. رغم امتلاكها لقطاع تكنولوجي متطور

تجربة تونس في التدوير والاقتصاد الأخضر: حاولت تونس إطلاق مشاريع في الاقتصاد الأخضر، كتدوير النفايات والطاقات المتجددة، لكن نسبة تدوير النفايات لا تتجاوز 5 %بسبب غياب التكنولوجيا المناسبة، وضعف الإمكانات التقنية للبلديات. يُعزى هذا التأخر إلى أن نقل التكنولوجيا يتم غالبًا عبر عقود باهظة مع شركات أوروبية، ما يجعل تعميم النموذج صعبًا في باقي المحافظات.

"يتجلّى الخلل البنيوي في علاقة الدول النامية بالتكنولوجيا البيئية من خلال تجارب دول مثل المغرب، تونس، والهند، حيث تُظهر هذه النماذج أن امتلاك الإرادة لا يكفي، ما دامت التقنيات النظيفة تُحتكر في الأسواق العالمية، وتُقيّد بإكراهات السوق لا بإملاءات العدالة البيئية.

ومن هنا تبرز أهمية إعادة التفكير في النموذج التنموي السائد، والتحول من منطق النمو إلى منطق التنمية المستدامة، التي تُعرف في تقرير برونتلاند بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها.4

هذا المفهوم، وإن كان بسيطًا من حيث التعريف، إلا أنه يحمل تحوّلًا جذريًا في الفلسفة التنموية، إذ يدمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في مشروع تنموي متكامل.

وقد شدّد Amartya Sen بدوره على أن "التنمية الحقيقية ليست مجرد توسيع في الناتج القومي، بل هي توسيع للحريات الأساسية للبشر، بما في ذلك الحق في بيئة سليمة. 5هو ما يُعبّر عن ضرورة إدماج البعد الأخلاقي والإنساني في السياسات البيئية والتنموية، خصوصًا في الدول التي تعاني من ضعف البنى المؤسسية.

هكذا يبدو أن تجاوز الثنائية التقليدية بين البيئة والتنمية لا يمكن أن يتم إلا عبر تبني نموذج توازني يعترف بتعقيد العلاقة بين الإنسان والطبيعة، ويضع في صلب أولوياته التكامل بين الإنصاف الاجتماعي والكفاءة الاقتصادية، والعدالة البيئية.

2_1: مفارقة النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة في الدول النامية

أفرز المسار التنموي المتبع في معظم الدول النامية مفارقة حادة بين السعي لتحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة من جهة، والحفاظ على التوازنات البيئية من جهة أخرى. فغالبًا ما يتم تصور النمو كغاية في ذاته، دون اعتبار للكلفة البيئية المترتبة عنه، وهو ما أدى إلى نتائج كارثية تمثلت في استنزاف الموارد الطبيعية، وتدهور النظم الإيكولوجية، واتساع رقعة التلوث البيئي.

لقد أشار الدكتور إبراهيم العيسوي إلى أن "[6] التنمية الاقتصادية لا يمكن فصلها عن الإطار البيئي، خصوصًا في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الأنشطة الأولية كثيفة الموارد، مثل الزراعة التقليدية، التعدين، والصناعات الاستخراجية. والنمو الاقتصادي بمفرده لا يضمن تحسين نوعية الحياة، إذا تم على حساب استنزاف الموارد الطبيعية، أو إذا رافقه تلوث بيئي لا تطيقه قدرة النظم الطبيعية على التجدد.

فقد أدى استمرار التدهور البيئي، وما يرافقه من انعكاسات سلبية متصاعدة تمسّ الإنسان والنظم الإيكولوجية على حد سواء، إلى تعميق التناقض البنيوي في مفهوم العلاقة بين البيئة والتنمية الاقتصادية المستدامة. فقد تزايدت المؤشرات الدالة على أن السياسات التنموية المعتمدة في كثير من الدول النامية — والتي ترتكز في مجملها على استغلال كثيف وعشوائي للموارد الطبيعية دون مراعاة للحدود الحيوية — تُسهم بشكل مباشر في تعميق أزمة التلوث، وتدهور الأراضي، وفقدان التنوع البيولوجي، وتهديد الأمن المائي والغذائي.

وفي ضوء هذا التحلي، يغدو الحفاظ على البيئة ليس ترفًا أخلاقيًا أو مطلبًا ثانويًا، بل شرطًا أساسيًا لنجاح السياسات الاقتصادية، بما يستوجب تحوّلًا في منطق التخطيط التنموي، من منطق قائم على الكم والتوسع، إلى منطق قائم على الجودة والنجاعة والعدالة البيئية. وتحقيق هذا التحول يقتضي، بالضرورة، تفعيل ضمير المجتمع الدولي بكل فاعليه، بما في ذلك الحكومات، ومؤسسات التمويل، والمجتمع المدني، والمنظمات البيئية، لضمان أن تُصبح البيئة فاعلًا حقيقيًا في معادلة التنمية، لا مجرد متغير تابع أو ضحية صامتة.

إن المسعى نحو التنمية المستدامة لا يمكن أن ينجح دون تأصيل ثقافة بيئية كونية، تجعل من احترام الطبيعة مسؤولية جماعية، ومن استدامة الموارد التزامًا أخلاقيًا قبل أن يكون خيارًا سياسيًا أو اقتصاديًا.

ويُبرز الدكتور أحمد السيد النجار أن "العديد من الدول النامية تواجه إشكالية بيئية مزدوجة: فهي من جهة متضررة من تبعات التغير المناخي رغم مساهمتها الضئيلة في أسبابه، ومن جهة أخرى تُرغَم على انتهاج سياسات تنموية لا تراعي البعد البيئي بسبب الضغوط المالية والاجتماعية.[7] فالتناقض لا ينبع فقط من اختيارات داخلية، بل من خلل بنيوي في النظام الاقتصادي العالمي.

وفي دراسته التحليلية، يؤكد الباحث جمال الدين العوّا أن "النمو الاقتصادي في الدول النامية يتم غالبًا على حساب رأس المال الطبيعي، حيث يتم التضحية بالغطاء النباتي، والموارد المائية، والتربة، لصالح مشاريع تنموية قصيرة الأمد. [8]وهو ما يعكس فشل هذه الدول في بناء نماذج تنموية متوازنة قادرة على المواءمة بين الطموح الاقتصادي والمسؤولية البيئية.

وتعاني معظم الدول النامية أيضًا من غياب سياسات بيئية مؤسساتية فعالة، إذ تفتقر إلى آليات المراقبة والتقييم، ويغيب التنسيق بين القطاعات الاقتصادية والبيئية. كما يشير الباحث المغربي محمد بنعليلو إلى أن "غياب دمج البعد البيئي في التخطيط التنموي أدى إلى إهدار فرص ثمينة لبناء اقتصاد أخضر في عدد من الدول العربية، رغم توفر المقومات الطبيعية.[9]

إذا كانت الدول النامية تُلام أحيانًا على عدم التزامها البيئي، فإن هذه الملامة تتجاهل السياق الدولي غير المنصف، إذ أن الدول المتقدمة تتحمل العبء الأكبر من المسؤولية التاريخية عن التغيرات المناخية. وقد أوضحت تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية أن "نسبة مساهمة الدول العربية في الانبعاثات الكربونية لا تتجاوز 5% من الإجمالي العالمي، لكنها تعاني من الآثار الأشد للتصحر والجفاف وتراجع التنوع البيولوجي ")المنظمة العربية للتنمية الزراعية.[10]

إن التناقض بين النمو والحفاظ على البيئة في النموذج التنموي الجنوبي ليس مجرد مفارقة عابرة، بل هو تعبير عن عمق الأزمة البنيوية للنموذج التنموي السائد، الذي يتطلب إعادة بناء جذرية تنطلق من رؤية بيئية شاملة تُدمج ضمن الأولويات الوطنية والدولية.

المحور الثاني: نحو نموذج توازني بديل للتوفيق بين البيئة والتنمية في الدول النامية.

1_1: ضرورات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الحفاظ على البيئة

إن تجاوز التناقضات المزمنة بين ضرورات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الحفاظ على البيئة في الدول النامية يستوجب التفكير في نموذج توازني جديد، يقطع مع المقاربات النفعية التقليدية، ويؤسس لرؤية تكاملية تستند إلى مبادئ العدالة البيئية، والاستدامة الشاملة، والحوكمة الرشيدة.

لقد دعا المفكر المصري إسماعيل صبري عبد الله إلى ضرورة ربط التنمية بالعدالة الاجتماعية والبيئية معًا، مؤكدًا أن "التنمية الحقيقية هي التي تُحسّن حياة البشر دون أن تدمّر مقومات الحياة ذاتها، أي دون أن تعبث بالبيئة التي هي شرط الوجود الإنساني.[11]ويستند النموذج التوازني البديل إلى مفاهيم الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الدائري، حيث لا يُنظر إلى البيئة كمجرد مخزن للموارد أو مكبّ للنفايات، بل باعتبارها شريكًا في التنمية، وركنًا أساسًا في معادلة الإنتاج والاستهلاك. وقد ورد في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) أن "تبنّي مبادئ الاقتصاد الأخضر يمكّن من تحقيق معدلات نمو مستدامة، وخلق فرص عمل لائقة، دون الإضرار بالنظم البيئية.[12] من خلال تمحيص

هذه الوثيقة نستشف أن تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) قد تبنّي مبادئ الاقتصاد الأخضر الذي يُشكّل ركيزة استراتيجية لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة في الدول العربية النامية. فالمقاربة الخضراء التي يقترحها هذا النموذج لا تكتفي بمجرد التخفيف من آثار التدهور البيئي، بل تسعى إلى إعادة هيكلة النمو الاقتصادي برمّته، بحيث يغدو متصالحًا مع البيئة، ومتكيفًا مع متطلبات العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

ويؤكد التقرير أن الاقتصاد الأخضر يُمكنه أن يُفضي إلى تحقيق معدلات نمو مستدامة، لأن هذا النمو لا يستند إلى استنزاف الموارد الطبيعية أو التوسع الصناعي العشوائي، بل يقوم على الاستخدام الكفء للموارد، واعتماد الطاقات المتجددة، والتقنيات النظيفة، بما يُمكّن من الحفاظ على القاعدة البيئية التي تمثل أساسًا لكل عملية إنتاجية. هذا التحول يُعيد تعريف مفهوم "الربح" الاقتصادي، ليصبح ربحًا بيئيًا واجتماعيًا في آنٍ واحد.

ومن جهة أخرى، يُبرز التقرير أن الاقتصاد الأخضر يمتلك القدرة على خلق فرص عمل لائقة، لا سيما من خلال تطوير قطاعات جديدة مثل: الطاقة الشمسية، وإعادة التدوير، والبنية التحتية الخضراء، والزراعة المستدامة، والسياحة البيئية. فهذه القطاعات تُعد من أكثر المجالات وعدًا فيما يتعلق بالتشغيل، خصوصًا للشباب والنساء في المناطق الهشة، وتُسهم في دعم الاقتصادات المحلية وتقليص التفاوتات الاجتماعية.

والأهم من ذلك أن هذا النموذج يُتيح ذلك دون الإضرار بالنظم البيئية، بل ويُسهم في استعادتها وإعادة تأهيلها، من خلال تقليل الانبعاثات، وحماية الموارد المائية، والحد من النفايات. وبذلك فإن الاقتصاد الأخضر لا يمثل مجرد حلًا تقنيًا، بل هو تحول بنيوي في الرؤية التنموية، قوامه التوازن بين أهداف الاقتصاد وأولويات البيئة وحقوق الإنسان. وهو بمثابة دعوة صريحة للدول العربية إلى تبني سياسات عمومية خضراء، قادرة على فك الارتباط بين النمو الاقتصادي والضغط البيئي، وتحقيق ما يُعرف بـ"النمو المنفصل عن الانبعاثات.(decoupled growth) "

ويقتضي هذا النموذج أيضًا اعتماد نهج تشاركي في وضع السياسات التنموية، بحيث لا تُصاغ بمعزل عن المجتمعات المحلية، ولا تُفرض من أعلى إلى أسفل. إذ شدد الباحث محمد المجذوب على أن "نجاح السياسات البيئية في العالم العربي يظل مرهونًا بمدى مشاركة الفاعلين المحليين، ودمج المعرفة التقليدية مع التخطيط العلمي.[13] أي أن فعالية أي سياسة بيئية في العالم العربي لا تعتمد فقط على القرارات المركزية أو التوصيات التقنية الدولية، بل تتوقف بشكل جوهري على مدى إشراك المجتمعات المحلية في كل من التخطيط والتنفيذ والتقييم.

الفاعلون المحليون (كالسكان القرويين، والمزارعين، والحرفيين، والجمعيات المحلية، والسلطات الجماعية) فهم أقرب الناس إلى الأرض والموارد، وهم الأقدر على رصد التحولات البيئية وفهم تفاصيل الواقع البيئي والاجتماعي في مناطقهم. وبالتالي، فإن تهميشهم أو تجاوزهم في صياغة السياسات البيئية يؤدي غالبًا إلى فشل المشاريع، لأن الإجراءات المتخذة حينها تكون بعيدة عن الواقع، أو مرفوضة شعبيًا، أو غير قابلة للتطبيق الفعلي.

المعرفة التقليدية (أو ما يُعرف بالمعرفة البيئية المحلية) وتشمل ما راكمته المجتمعات من خبرات فطرية وتاريخية حول التعايش مع البيئة، مثل طرق الرّي التقليدية، أساليب البناء من مواد طبيعية، تقنيات حفظ التربة، أو عادات الرعي الموسمي. هذه المعارف، رغم بساطتها الظاهرة، تُشكّل موردًا معرفيًا ثمينًا يمكن أن يُعزز من فعالية التخطيط العلمي الحديث، إذا ما تم دمجها بشكل ذكي وتشاركي.

وبالتالي، فإن السياسات البيئية لا يمكن أن تُستورد جاهزة أو تُفرض من فوق، بل يجب أن تنبع من حوار بين المعارف المحلية والعلوم الحديثة، وبين صانعي القرار والمجتمعات المعنية، لأن الحلول البيئية المستدامة هي بالضرورة حلول تشاركية، شاملة، ومتكيفة مع السياقات المحلية. كما هو الحال في برامج مكافحة التصحر بالمغرب، حيث أظهرت بعض الدراسات أن المزارعين التقليديين الذين يستخدمون تقنيات قديمة مثل "الخُطارة "(أنظمة ري ترابية تحت الأرض) كانوا أكثر قدرة على الحفاظ على التربة من بعض المشاريع الحديثة التي تجاهلت خبراتهم. وقد تبيّن أن إشراك هؤلاء الفاعلين في التخطيط قد يُؤدي إلى نتائج أكثر استدامة وقبولًا.

ومن جهة أخرى، لا بد من إعادة هيكلة النظم التعليمية والإعلامية لتكوين وعي بيئي جماعي، وتطوير ثقافة تنموية قائمة على الاستهلاك المسؤول، وإعادة التدوير، والحفاظ على الموارد .كما نبّه الطيب تيزيني إلى أن "التحوّل البيئي المنشود لا يتم فقط من خلال تشريعات فوقية، بل من خلال ثورة في الوعي، تجعل من البيئة قيمة وجودية في صلب الثقافة الشعبية.[14]

ولعلّ من أهم عناصر هذا النموذج المقترح، بناء شراكات دولية عادلة، تضمن نقل التكنولوجيا البيئية إلى الدول النامية، وتمكينها من التمويلات الكافية لمواجهة آثار التغير المناخي، بعيدًا عن المنطق الإملائي أو الاستغلالي. وقد شددت المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) على أن "تحقيق التنمية البيئية في البلدان النامية مشروط بعدالة دولية في تقاسم التكاليف والمكاسب، لأن البيئة مسؤولية كونية لا يمكن معالجتها محليًا فقط". [15]

وبناءً عليه، فإن النموذج التوازني المطلوب لا يرفض التنمية، ولا يُشيطن النشاط الاقتصادي، بل يسعى إلى إعادة هندسة الأولويات والسياسات والأطر القانونية، بحيث تتسق متطلبات النمو مع حدود النظام البيئي، في ظل عدالة اجتماعية وتضامن دولي. وهو ما يمثل، في نهاية المطاف، تحولًا من عقلية السيطرة إلى عقلية التعايش مع الطبيعة، ومن منطق الاستغلال إلى منطق التوازن والاحترام.

1_2: آفاق تفعيل التنمية المستدامة في الدول النامية بين التحديات والرهانات.

رغم الاعتراف المتزايد بأهمية التنمية المستدامة في الدول النامية، فإن تطبيق هذا النموذج المتوازن يظل محفوفًا بتحديات معقدة ومتشابكة، تتراوح بين ما هو اقتصادي ومؤسساتي، وما هو ثقافي وتقني، مما يُلقي بظلاله على قدرة هذه الدول على إحداث التحول المنشود نحو تنمية شاملة تحترم البيئة وتخدم الإنسان في آنٍ واحد.

لقد أشار الدكتور نجيب صعب إلى أن "أحد أبرز التحديات في العالم العربي والدول النامية يتمثل في الضعف البنيوي للسياسات البيئية، وغياب التنسيق بين الخطط القطاعية، مما يُجهض مبادرات التنمية المستدامة في مهدها[16]. فالتنمية المستدامة ليست شعارًا يُضاف إلى الوثائق الرسمية، بل منظومة متكاملة تتطلب رؤية استراتيجية وإرادة سياسية صلبة.

ومن بين أبرز التحديات كذلك التمويل البيئي، إذ تعاني معظم دول الجنوب من نقص حاد في الموارد المالية اللازمة لتفعيل البرامج البيئية، وافتقارها لآليات تمويل مبتكرة ومتكيفة مع أولوياتها الوطنية. وقد أكد تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن "الاستثمار في البيئة ما يزال منخفضًا في البلدان النامية، حيث يُنظر إليه ككلفة إضافية بدل أن يُنظر إليه كمصدر للثروة والفرص.[17]

كما تبرز الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، إذ لا تزال الدول النامية رهينة للأنظمة الإنتاجية القديمة ذات البصمة الكربونية العالية، في حين تُحتكر التقنيات النظيفة في الدول المتقدمة، مما يكرّس التبعية التقنية. وقد أشار الباحث الحبيب الجناتي إلى أن "نقل التكنولوجيا البيئية إلى الدول النامية يظل محكومًا بمنطق السوق، لا بمنطق التضامن، مما يُعقّد من عملية التحوّل نحو نموذج بيئي مستدام.[18] يمكن القول اذن، إن الدول النامية لا تزال رهينة للأنظمة الإنتاجية القديمة ذات البصمة الكربونية العالية، في حين تُحتكر التقنيات النظيفة في الدول المتقدمة، مما يكرّس التبعية التقنية، فرغم أن معظم الدول النامية لم تكن مسؤولة تاريخيًا عن الانبعاثات الكربونية التي أدّت إلى التغير المناخي الحالي، إلا أنها تُجبر اليوم على مواجهة تبعات هذه الأزمة من دون أن تمتلك الوسائل الحديثة لتجاوزها.

فالأنظمة الإنتاجية القديمة التي لا تزال تعتمد عليها هذه الدول (كالصناعات الثقيلة، والطاقة الأحفورية والنفط، الفحم، الغاز) و تُنتج نسبًا عالية من الانبعاثات الضارة، نظرًا لافتقارها إلى الكفاءة، واعتمادها على معدات وتقنيات متقادمة.في المقابل، تتركز التقنيات النظيفة (

كالطاقات المتجددة، وتكنولوجيا تدوير النفايات، والزراعة الذكية مناخيًا) في الدول المتقدمة التي تتحكم في براءات اختراعها وتمويلها وتوزيعها. وهو تكريس لتبعية مزدوجة:

_تبعية بيئية تجعل الدول النامية عُرضة لتداعيات التلوث دون وسائل فعالة للحد منه.

_ومن جهة أخرى، تبعية تقنية واقتصادية، إذ تصبح هذه الدول مستهلكة للتكنولوجيا لا منتجة لها، مما يُضعف استقلال قرارها البيئي.

وهنا تبرز ملاحظة الباحث الحبيب الجناتي بدقة لافتة، حين يشير إلى أن "نقل التكنولوجيا البيئية إلى الدول النامية يظل محكومًا بمنطق السوق، لا بمنطق التضامن"، وهو ما يعني أن الدول المتقدمة لا تُشارك هذه التقنيات من باب الواجب الإنساني أو التضامن الكوني، بل بشروط تجارية بحتة، كارتفاع الأسعار، أو فرض القيود على الاستخدام، أو ربطها باتفاقيات مالية مرهقة.

باختصار، فإن التحوّل نحو نموذج بيئي مستدام في الدول النامية لا يتوقف فقط على الإرادة المحلية أو الخطط الوطنية، بل هو مرهون إلى حد بعيد بـ إرادة دولية عادلة تعترف بمبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة"، وتُسهّل الوصول العادل إلى التكنولوجيا البيئية كحق، لا كامتياز.

لكن رغم هذه التحديات، فإن هناك رهانات واعدة يمكن البناء عليها. كتنامي الوعي البيئي داخل المجتمعات، وتزايد عدد المبادرات المحلية ذات الطابع المستدام، وظهور جيل جديد من الشباب المهتمين بالبيئة والعدالة المناخية.

ويؤكد الدكتور محمد العربي الخطابي على هذه الإمكانيات بقوله: "لا ينبغي حصر التنمية المستدامة في قدرتنا على مجاراة الدول الصناعية، بل في خلق نموذج محلي متجذر في ثقافتنا، ومستند إلى مواردنا الطبيعية والبشرية.[19]

إن تفعيل التنمية المستدامة في الدول النامية يستدعي إعادة توجيه المنظومة التنموية برمتها نحو أفق بيئي وإنساني جديد، يتم فيه دمج الأبعاد البيئية في السياسات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، مع دعم البحث العلمي وتوطين التكنولوجيا، وتعزيز الشفافية والمشاركة المجتمعية.

وبذلك، فإن التحول نحو تنمية مستدامة في الجنوب العالمي، وإن بدا معقدًا، ليس مستحيلًا؛ بل هو خيار استراتيجي وجودي، يُمثل السبيل الوحيد لكسر دوامة الفقر والتدهور البيئي، وبناء مستقبل أكثر عدلًا وإنصافًا للأجيال القادمة.

الخاتمة: يتبيّن أن العلاقة بين البيئة والتنمية في الدول النامية لا يمكن أن تُختزل في معادلة بسيطة بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة، بل هي إشكالية مركّبة تتطلب تحليلاً معمقًا لأبعادها التاريخية، الفكرية، والاقتصادية. إذ يمكن القول إن النموذج التنموي السائد في العديد من الدول النامية قد أسهم في تفاقم الأزمات البيئية بسبب تركيزه على تحقيق معدلات نمو اقتصادي سريع، دون الاهتمام الكافي بتداعياته البيئية طويلة الأمد.

من خلال ما تم تناوله في هذه الدراسة، نستنتج أن التناقض بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة نابع بالأساس من غياب رؤية تنموية مستدامة تراعي التوازن بين متطلبات التنمية ومتطلبات البيئة. وقد أظهرت النتائج ضرورة تبنّي نموذج توازني يستند إلى الاقتصاد الأخضر، حيث يتم دمج البُعد البيئي في صلب السياسات التنموية، ويعتمد على العدالة البيئية والتمويل المستدام .إن هذا النموذج يتطلب تغييرًا جذريًا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال تعزيز الشفافية، وتحقيق تكامل بين القطاعات المختلفة، وإشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرارات.

إن التحديات التي تواجه الدول النامية في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة هي تحديات متعددة الأبعاد، ولكنها ليست مستحيلة. فقد أظهرت التجارب الدولية والمحلية أن هناك إمكانيات هائلة لتحقيق التحول البيئي، إذا ما تم توفير الدعم اللازم للابتكار التكنولوجي، ونقل

الخبرات، وتعزيز التعاون الدولي. لأن الدول النامية بحاجة إلى بناء مؤسسات بيئية قوية، وتفعيل سياسات بيئية مرنة تتناسب مع الواقع المحلي، بما يضمن الاستفادة المستدامة من الموارد الطبيعية. وذلك عبر:

_ضرورة دمج البُعد البيئي في السياسات الاقتصادية :يجب أن يتم دمج مفهوم الاستدامة البيئية في كافة السياسات الاقتصادية، بدءًا من التخطيط العام وصولًا إلى الخطط القطاعية.

_تشجيع الاستثمار في الاقتصاد الأخضر :دعم الابتكارات التكنولوجية التي تخدم البيئة، مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا النظيفة، والممارسات الزراعية المستدامة.

_تعزيز الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية :أهمية بناء ثقافة بيئية قوية لدى الأفراد والمجتمعات، وتحفيزهم على المشاركة الفعالة في صنع القرار البيئي.

_إصلاح المؤسسات البيئية :توجيه السياسات الحكومية نحو تقوية المؤسسات البيئية وتفعيل دورها في تحديد السياسات والمشاريع المستدامة.

_دعم التعاون الدولي :تشجيع الشراكات بين الدول النامية والدول المتقدمة في مجالات نقل التكنولوجيا البيئية وتمويل المشاريع الخضراء.

وفي الختام، يمكن القول إن النموذج التوازني المستدام ليس مجرد خيار تنموي، بل هو ضرورة بقاء، من أجل ضمان تحقيق تنمية مستدامة تلبي حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية، وتراعي توازنًا دقيقًا بين متطلبات الإنسان وضرورات الحفاظ على البيئة.

الهوامش:

[1] (Pearce & Turner, Economics of Natural Resources and the Environment, 1990, p. 15).

[2] لزار سميرة، مجلة أبحاث ودراسات التنمية
-Revue Recherches et Etudes en Développement– Volume 8, Numéro 2, Pages 128-150 2021-12-31

3 " (Sachs, The End of Poverty, Penguin Press, 2005, p. 178).

4 " (Brundtland Report, Our Common Future, 1987, p. 43).

[5] Amartya Sen, Development as Freedom, Oxford University Press, 1999, p. 36).

6 العيسوي، قضايا التنمية المستدامة، سلسلة عالم المعرفة، العدد 318، ص. 41

7 النجار، الاقتصاد والتنمية في عالم متغير، دار الشروق، 2016، ص. 113

[8] العوّا، البيئة والتنمية المستدامة في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 278، 2002، ص. 71

[9] بنعليلو، التنمية المستدامة في المغرب العربي، مجلة رؤى، العدد 17، 2015، ص. 88.

[10] تقرير البيئة العربية، 2019، ص.. 104

11 إسماعيل صبري عبد الله، جدلية التنمية والتخلف، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1991، ص. 92.

[12] الإسكوا، نحو اقتصاد أخضر في المنطقة العربية، 2012، ص. 15

[13] محمد المجذوب، البيئة في الوطن العربي، منشورات المنظمة العربية للبيئة، 2008، ص. 66

[14] تيزيني، فصول في الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص. 121

[15] الإيسيسكو، تقرير مستقبل البيئة في العالم الإسلامي، 2017، ص. 49.

[16] منشورات المنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2010، ص. 73.

[17]" برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية العربية، 2020، ص. 88

18 الجناتي، التكنولوجيا والتنمية المستدامة، مجلة المعرفة البيئية، العدد 12، 2018، ص. 59.

19 محمد عبد الكريم الخطابي، التنمية المستدامة في الوطن العربي: الواقع والمأمول، دار الفكر العربي، 2016، ص. 132.